الأهرام

المصدر: القدس العربى

التاريخ : ٩ اغسطس ٢٠٠٢

الأزمة السودانية.. أهلها أولى بحلها (الاخيرة)

لا ياسيد رامزي كفى الشمال ما تحمّله من نفقات خلال الخمسين سنة الماضية بسبب اخطائكم المتعمدة يجب طرح صيغة الانفصال للبت فيها فورا دون اي مماطلة وتكاليف اعادة اعمار مستحيلة

عبدالله محمد أحمد حسن*

في الحلقة الاخيرة من مقاربته عن الأزمة السودانية يتحدث الكاتب عبدالله محمد احمد حسن عن الخيارات المطروحة امام السودانيين بشأن الجنوب، اما الانفصال او الاتفاق ديمقراطيا على توزيع السلطة او تجميد الوضع. ويقدم شرحا مفصلا لكل خيار من الخيارات، منهيا حديثه ببيان لحركة التضامن الشعبي السوداني.

«القدس العربي»

صيغ العشاء الأخير

بعد استعراضنا لأدب الوفاق الذي أوجزناه سابقا لم يبق امام السودانيين قيادة وشعباً الا مواجهة مطاولات المغامرين والمتكسبين وراء تأجيل الحل جولة بعد جولة.. وفي نظري ان مداولات العشرين عاما الماضية حزبت الأمر واصبح البت فيه ضرورة لوقف التدخل الاجنبي وفوق ذلك ضرورة تمليها سيادة اليأس السياسي والاقتصادي اللذين تردى فيهما شمال السودان.. وقد يطرح القارئ السؤال: ما هو المخرج؟ والاجابة عليه ان هناك عدة موائد (صيغ) عشاء اخير بين الجنوب والشمال منها الصيغ التالية:

- الاتفاق على اجراءات انفصالية فورية تحقق انفصال الجنوب وتمنع استغفال واستغلال الشمال.
- اتباع اجراءات مخاتلة ومقامرة حظ بين الوحدة والانفصال بنسبة نجاح ادنى من 50 % كما هو جار بالاتفاق الأخير.
- اتخاذ اجراءات وحدوية بالبحث عن الديمقراطية الملائمة التي توزع السلطة تنفيذيا واداريا وتحقق اصلاحات اقتصادية واجتماعية عادلة في الدولة الموحدة.
- تجميد الوضع بالاستمرار في مباحثات لا طائل منها الى ان تنظم الاغلبية الصامتة نفسها وتدبر حالها فتفرض ارادتها بالوسائل المتاحة لها.

الاستعراض المفصل

ولا بد من استعراض مفصل لهذه الصيغ حتى يكون مقترحنا - الحل السوداني - واضحا للقارئ ومبينا للحقائق.

الصيغة الانفصالية:

والصيغة الانفصالية من اقوى الاحتمالات وقوعا بعد ان تحول الرأي العام في الشمال الى تفضيلها بعد خمسين سنة من الحرص على الوحدة الذي يقابله نكران غير مهذب مثل الذي يعبر عنه فاقان اوم وامثاله بادعاءات غير مؤسسة على حقائق، شوهت وجه الشمال امام العالم المتحضر.

وعندي ان تطرح هذه الصيغة (بالانفصال) للبت فيها فورا دون اي مماطلة بفترات انتقالية وتكاليف اعادة اعمار ليس في وسع الشمال تدبيرها داخليا وليست له علاقات ودية اقليمية او دولية - الآن - لاستقطابها في ظل الظروف الراهنة التي تشد انتباه العالم الى افغانستان وفلسطين وغيرها من البؤر الاسخن من السودان.

واذا اقرت هذه الصيغة - ففي نظري - انه لا يحق للجنوبيين المشاركة في مراحل المؤتمر الدستوري الاخرى لانها ستكون خاصة بترتيب اوضاع شمال السودان الجديدة.. ويلزم ان ينتقل المؤتمرون الى بحث الاجراءات التي تفضي الى:

- سحب القوات المسلحة الشمالية العاملة في الجنوب - فورا - الى حدود الشمال حسب خريطة 1956.
- ترتيب عودة ثلاثة ملايين ونصف مليون جنوبي نازح في الشمال الى دولتهم الجديدة.
- وقف عمليات استخراج النفط في القطاع الجنوبي واعادة النظر في الاتفاقات مع شركات النفط المتعاقد معها لتحول نشاطها الى مغرز البترول في الشمال مع الالتزام لها بالتعويضات المناسبة الا اذا آثرت المضي مع الدولة الجنوبية الجديدة.
- ترسيم وضع القبائل المتداخلة بين الشمال والجنوب.
- وضع خطة عاجلة تُوفّر لها الامكانات لتصحيح الاوضاع السياسية والاقتصادية في الشمال مع عناية خاصة بالمناطق المهمشة.
- اتخاذ كل الاجراءات - الاخرى - التي تذلل تنفيذ اجراءات الانفصال بدون تأخير او خسائر في الارواح والممتلكات.

على ماذا استند؟

واقول هذا مستندا الى نقاش طويل - غير رسمي - جرى بيني وبين السير رامزي سفير المملكة المتحدة لدى السودان حتى اوائل تشرين الثاني (نوفمبر) 1991. جاءني في يوم 6 تشرين الثاني (نوفمبر) وكنت يومها وزيرا للثقافة والاعلام ووزيرا للخارجية بالانابة وناطقا باسم الحكومة ليودعني ويستأذنني في الحاق ما كان دار بيننا من حوار الى تقريره النهائي.

خلاصة الحوار:

وكان قد جرى حوار طويل بيننا - غير رسمي - حول خيار انفصال الجنوب اذا حرص عليه الجنوبيون وهو شخصيا يحبذ ان لا يرفضه الشماليون بل يحولونه الى قناة تعاون ثنائي بين الدولتين وذلك ان يقوم الشمال بتحمل نفقات تأسيس دولة الجنوب الجديدة من منطلق لزوميات الحرص على جار مستقر ومفيد في حل مشاكل وادي النيل المهدد بمشاكل اعادة النظر في توزيع الحصص المائية.. وان هذه اللزوميات قد يطول عمرها الى اكثر من خمس سنوات فيها:

- لا بد من وجود عسكري شمالي يمنع تردي الدولة الجديدة الى حالة شبيهة بما وقع في رواندة وبروندي وانغولا.
- تحمل نفقات تطهير الارض من الالغام.
- تدريب القوات المسلحة وشرطة الدولة الجديدة.
- تحمل نفقات بناء البنية التحتية والخدمات الاساسية.
- تأمين ضخ نفط الجنوب الى الساحل الشرقي الافريقي او عبر الشمال
- تقديم الضمانات اللازمة للقروض والاستثمارات الى ان يشتد ساعد النظام المصرفي والمالي في الدولة الجديدة.
- تحمل نفقات تسيير الدولة في الخمس سنوات التي تلي الانفصال من مرتبات وغطاء العملة الجديدة التي تصدرها دولة الجنوب.

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

رد الفعل:

وكان ردي عليه بالسؤال: واين المجتمع الدولي الذي يؤيد هذا الانفصال؟ فرد علي بان المجتمع الدولي مشدود الى مسؤوليات عسكرية ومالية وفنية في اكثر من مئة منطقة ساخنة حول العالم وليس في مقدوره ان يتحمل اعباء جديدة.

ولم املك نفسي ان قلت له: لا ياسيد رامزي كفى الشمال ما تحمله من صرف خلال الخمسين سنة الماضية بسبب اخطائكم المتعمدة التي ادت لتوريثنا هذه الحالة وقد كلفتنا اكثر من مئتي بليون دولار لو انا كنا عاقلين لقبلنا العمل بسيناريو خروج بنغلاديش من رحم باكستان التي اصبحت من جماعة النادي النووي ولزمت بنغلاديش مكانها دائما في آخر قائمة فقراء العالم.

نفس الموقف في 2002:

جرى هذا الحوار في اواخر 1991 ويجري الآن في اواخر 2002 بصيغة اخرى تطرح الانفصال تحت ستار دعم الوحدة باستفتاء حول خياري الوحدة والانفصال وتغليف تكاليف الانفصال بتزيين الصرف على دعم خيار الوحدة خلال ست سنوات الانتقال ثم يفاجأ الشمال بالانفصال ثمرة لاستفتاء نهاية الفترة الانتقالية، انه مجرد استغفال للشمال ليتحمل الصرف وتنصل من المجتمع الدولي وعلى راسه امريكا واوروبا من تحمل نفقات ما ظلوا يدفعون الجنوبيين اليه.

حذار من الفخ

يجب ان لا يقع المفاوضون الشماليون في فخ تمويل الانفصال باسم خلق الاوضاع التي تجعل الجنوبي يفضل الوحدة على الانفصال، اذ تقول كل التجارب الاخيرة انه ما من استفتاء خيار بين الوحدة والانفصال اجرى في العقد الأخير الا وكانت ثمرته انفصالاً.

المهمشون اولى به

ان المهمشين في الشمال اولى بهذا الصرف عليهم من غيرهم لتحسين اوضاعهم ويكفي شهادة على سوء اوضاعهم ما جرى على لسان السيد جستن ياك احد كبار قادة الحركة الشعبية وقد التقيت به الاسبوع الماضي في لندن ونحن نستعرض الموقف بعد الاتفاق الاخير بينهم والحكومة فقال لي: يا اخي كفاية حرب.. فالشعب في الشمال والجنوب تعب من الحرب.. وقد شاهدت في الشمال الانسان في شرق السودان يستظل بظل ناقته ويعيش على لبنها من قسوة الطبيعة وقسوة الفقر.. والانسان في الجنوب - على الأقل - تتعطف عليه الغابة بالظل والثمار.

لماذا هذا الاستعجال؟

وقد يقول قائل: لماذا هذا الاستعجال لحسم الموضوع والجنوب واعد بالخير لنفسه وللشمال؟ والرد على هذا السراب بالموجز التالي:

● ان الجنوب في حالة طبيعية (جغرافية) تحتاج الى تفريغ الأرض من مياه المستنقعات التي تغطي اغلب سهوله والبقية تغطيها الغابات الاستوائية وهي حالة قد تبلغ تكاليفها اكثر من مئة مليار دولار في بناء شبكة من القنوات ترد المياه الى مجرى النيل الرئيسي شمالا.

● والجنوب يحتاج الى بنية اساسية من شبكات الطرق وشبكات توليد وتوزيع الكهرباء وشبكات الخدمات الاساسية الصحية والتعليمية تبلغ تكاليفها اكثر من مئة مليار دولار اخرى.

● والجنوب يحتاج الى جهد دولي خارق لكل روتين وبيروقراطية لاستئصال حزمة من الامراض المستوطنة التي تنهك الجنوبي وتخيف الاجنبي من بلهارسيا وملاريا ومرض نوم وجذام وضعف مناعة (ايدز) وغير ذلك مما يحتاج الى سنين من الدراسة والعمل والصرف على استئصالها.

● والجنوب يحتاج الى مليارات لتطهير ارضه من مخلفات حرب تواصلت خمسين عاما من ذخائر شديدة الانفجار والغام ارضية ودون القارئ عجز ليبيا الغنية ماليا عن ان تطهر الرقعة التي جرت فيها بعض فصول الحرب العالمية الثانية بضعة اعوام.

وماذا في الجنوب من ثروات؟

لا استطيع تبخيس ما يمكن ان يتفجر في الجنوب من ثروات بعد صبر طويل وجهد كبير من اهله وعون دولي بلا حدود: هناك ثروة خشبية استوائية لا ترغب فيها الاسواق الدولية لانها تفقد طراوة الاخشاب الاسكندنافية. وتقف مفهومات الحفاظ على الغطاء النباتي وحماية البيئة (الدولية) وتفادي اتساع ثقب الاوزون عقبة في طريق استثمارها تجاريا بالمعالجات المختبرية.. وما يصلح من ارضه للتوسع في الثروة الحيوانية محدود بسبب الغابات والامطار الغزيرة والمستنقعات والناموس القاتل للحيوان، وفي وجه استخراج نفطه عقبات دونها عقبات استخراج نفط بحر قزوين.. اولها طريق عبوره الى السوق الدولي وآخرها حجم المغامرة الفنية والمالية التي يدخل فيها مستثمره الاجنبي.

بل هو طارد:

لهذا فالجنوب - الآن - طارد للاستثمار الاقتصادي وطارد للوحدة السياسية وطارد لمن يريد الأخذ بيده لثقل الاحمال التي تغوص به الى التخلف، وفوق ذلك كله عدم توفر البنية الاساسية لقيام دولة بالمعنى المتعارف عليه في علم اصول تشكيل الدولة.. ليس بالاستفتاء تقوم الدول ولكنها تقوم بتوفر مقومات انسانية وثقافية واقتصادية اساسية.. وهذا ما لا اراه متوفرا في حالة جنوب السودان، واذا مضى الشمال مع الجنوب في سراب الوحدة دون ادراك عملي واعتراف من الجنوبيين بحاجتهم الماسة الى الشمال وتعاونهم مع الشمال دون قيود واشتراطات غير واقعية فان من يخسر الجولة هو الشمال اذ ليس عند الجنوبي ما يخسره.. وهذا ينقلنا الى صيغة الوحدة بالخيار الديمقراطي.

صيغة الوحدة بالديمقراطية

وفي نظري ان صيغة الوحدة بالخيار الديمقراطي هي الانسب للحالة الراهنة بين الشمال والجنوب.. وحتى يكون الامر واضحا فان الديمقراطية بالصورة التي طرحت في الحلقات الماضية هي الديمقراطية التي نتحدث عنها.. ديمقراطية حقوق ومسؤوليات وواجبات عادلة التوزيع ولها آليات تشريعية وتنفيذية واحزاب واعلام حر تنطلق جميعها من قواعد ديمقراطية ولها ضمانات في مواثيق الامم المتحدة التي اوجزناها سابقا..

بالديمقراطية الحقة ينال كل مواطن حقه ويستطيع الانتصار بالقضاء على كل محاولة للانتقاص او التصدي الى ذلك الحق.. وهنا يلزمنا التعرض لنظرية المواطنة التي اقحمت على ادبنا السياسي دون وعي بخلفياتها والمشاكل التي نتجت عن الاخذ بها في امريكا اللاتينية وافريقيا والتعديلات التي ادخلت في نموذجها الهندي دون تعديل في جوهر الحل الديمقراطي.

هل المواطنة حل ام مأزق؟

في غمرة بحث الاحزاب السودانية والحكومة الحالية عن حل للتعامل مع مشكلة التعدد العرقي والثقافي والديني رفع شعار

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

المواطنة، دون انتباه الى ان هذا الشعار ما زالت تدور حوله مناقشات سياسية واكاديمية واسعة الاختلاف مما يجعل التورط فيه مازقا سياسيا كمن يدخل حقل الغام مبهم الخريطة.

ان اقدم الديمقراطيات مثل بريطانيا وفرنسا، ما تزال محل تساؤل: اهي «ديمقراطيات امة واحدة» او «امم متعددة»؟ اهي ذات هوية واحدة ام هويات متعددة؟ ويدور نفس هذا التساؤل عن الديمقراطيات الاحدث في المانيا وايطاليا واليابان.. وأمر امريكا اعجب اذ ان المواطنة فيها ناتجة عن هجرة وحيازة ارض عائدة لامم سكنت الارض قبل المهاجرين، وأن حيازة الارض تمت بدون رضاها (اغتصابا) والحيازة برضا الاصيل شرط هام في اكتساب المهاجر حقوقا متساوية مع الاصيل عند اغلب المنظرين.

هذه التساؤلات شملت اسرائيل الحالية التي جمعت عرقا واحدا تشتت في انحاء العالم وتعددت ثقافاته ومذاهبه الدينية وطبقاته الاجتماعية ولغاته والتحقت به جماعات لا علاقة لها بالاصل من اعراق اخرى خلال اكثر من ثلاثة الاف سنين.. ثم قامت دولة باسمه بلباس عسكري استولى على ارض شعب دون رضاه بدعوى ملكية فات عليها اكثر من ثلاث الاف عام.. هنا يتساءل المنظرون: ماذا يحدث اذا افاق الهنود الحمر بعد تغييبهم سياسيا بعد الف سنة وطالبوا امريكان اليوم بحقهم في ارضهم السليبة؟

هنا يقول منظرو المواطنة ان البناء على المواطنة من خلال النظر في القضية بالمنطق الاسرائيلي وبالمنطق المتوقع للهنود الحمر في امريكا شمالا وجنوبا يجعل البناء على المواطنة كالبناء على تل رملي متحرك بعد ان اجازت مؤسسات الشرعية الدولية الادعاءات اليهودية في ارض فلسطين بعد ثلاثة الاف عام.

نماذج اخذت بالمواطنة:

وفي خضم هذا الجدل حول المواطنة اتخذت بعض الدول صيغا منها عالجت بها مشاكلها مؤقتا.. بمعنى انها صيغ متحركة قابلة للتعديل من آن لاخر، ومن هذه الصيغ التي املتها الضرورة نستعرض النماذج التالية:

النموذج الهندي:

عالجت الهند قضايا تنوعها العرقي والديني والحضاري القديم والحديث وتنوعها الجغرافي واللغوي باعتراف متعدد الهويات داخل اطار ديمقراطي سياسي واقتصادي يوزع الحقوق والواجبات توزيعا متساويا بين هذه الهويات المتعددة.

الحل بالاحصاءات:

وانطلق حل المشكلة بسلسلة من الاحصاءات القومية كان اولها في عام 1951 وثانيهما في عام 1961، حسم الاحصاء الاول مشكلة الاعراق واللغات حين كشف ان هناك 782 لغة، العشر الاولى منها يتحدث بكل منها اكثر من عشرة ملايين فاعتبرت هذه اللغات العشر الاولى كلها لغات قومية تتعامل بها الدولة ووسائل التعليم على المستوى القومي دون تأثير على حق اللغات الاخرى ان تتنافس في مستوى وحدات الحكم المحلي.

وكشف الاحصاء الثاني (1961) تحولات جديدة في مزاج الجماعات السكانية اللغوي اذ ارتفع مستوى 82 لغة الى ما فوق مئة الف متحدث بها وارتفع مستوى 33 لغة الى مستوى اكثر من مليون شخص متحدث بها.. والغريب ان المراجعة الاحصائية رفعت عدد اللغات واللهجات الى 1652 مما دل على ان التنافس هو بين لهجات قائمة ولهجات كانت ميتة او نائمة اثناء الاحصاء الاول.. الا ان امرا واحدا ظل باقيا هو ان اللغات العشر الاولى ظلت في موقعها القومي.

انبثاق نظرية مواطنة مركبة

وادت تجربة الاحصاءات الى انبثاق نظرية مواطنة مركبة من هويات متعددة لعلاج قضية التعامل العادل بين الاعراق تقوم على القواعد التالية:

(أ) قال المنظرون الهنود ان الاخذ بنظرية المواطنة اساسا للعدل بين الهويات سيؤدي الى التوسع في بعث وتشكيل هويات دينية وعرقية وحضارية وجغرافية تزيد تمزق المجتمع الهندي بسبب الميزات الاستثنائية التي تبيحها نظرية المواطنة ذريعة لالحاق الجماعات المتخلفة بالجماعات الاكثر حظا في التقدم لاسباب سابقة للوضع الهندي الحالي الى جانب ميزات اخرى تخص بها المواطنة الاقليات لتتجاوز ثقل الاغلبيات والاكثريات الاجتماعية التي تساكنها.. لهذا اختار المنظرون الهنود ميزان الحقوق والواجبات الديمقراطية وممارستهما المتساوية اساسا للعدل بين اطراف هذا التنوع المتعدد الاحجام والالوان: صوت واحد لكل شخص في كل مستويات القرار يقابله حق متساو لكل شخص في المستوى المركزي والاقليمي في التركيبة الفدرالية الديمقراطية الهندية.

(ب) وتغلب المنظرون الهنود على مشكلة الانقسامات العرقية والدينية والثقافية واحتمالات صراعها حول السلطة السياسية الفدرالية مركزيا واقليميا باعتماد نتائج الاحصائيات التي ورد فيها ان 33 جماعة هندوسية يتراوح تعدادها بين مليون واكثر من مئة مليون بان دعيت هذه الجماعات لتأسيس كيانات سياسية ديمقراطية تقوم على البرامج والاليات القيادية والتنفيذية المنتخبة ديمقراطيا.. على ان تكون هذه التشكيلات السياسية الديمقراطية مفتوحة لكل الافراد دون اي تمييز بينهم حتى يكون كل فرد مطمئنا على حقه ومشاركته في مستويات القرار ومستويات مساءلة القيادات الشعبية والتنفيذية والتشريعية.

بهذا اصبحت الممارسة الديمقراطية هي اساس المشاركة المتساوية في الحقوق والواجبات وليست المواطنة في النظام الهندي.. وبالممارسة الديمقراطية تفادى المنظر الهندي صراعات التنافس حول الامتيازات والاستثناءات التي تبيحها المواطنة.

(ج) واستبعد المنظر صيغ الهوية الدينية من نظريته لان الاحصاءات كشفت ان اغلب الاديان يضم عدة اعراق وعدة لغات وعدة طبقات حضارية قديمة واجتهادية مستحدثة.. وان بعض الاديان تعامل بعدة لغات ومثال ذلك ان الاوردية لغة رئيسية (قومية) عند المسلمين في الهند وباكستان وبنغلادش مثلما هي لغة قومية عند السيخ والهندوس.. وكذلك وضع لغات اخرى تتعامل بها مختلف الاديان في الهند وخارجها مثل السنسكريتية الغنية بالموروثات الادبية والحضارية والسندية السائدة في الاوساط الشعبية.. لهذا استبعد المنظر الهندي الاديان قواعد للهوية في الهند.

المواطنة في واقع جنوب امريكا

مرت امريكا الجنوبية على عدة مراحل سياسية خلال الخمسمئة عام الماضية منذ اكتشافها وحتى اليوم (1500 ـ 2000) ووقعت في تلك المراحل تقلبات في الحكم بين سياسي وعسكري وجمهوري وتقلبات اقتصادية واجتماعية مصحوبة بمآس انسانية لم يشهدها العالم القديم.. وتنادى المنظرون في العالمين القديم والجديد بحثا عن مخارج لامريكا الجنوبية مما سادها من مشاكل وكان اول اختيارهم من الحلول هو نظرية المواطنة اساس للمشاركة الاقتصادية اولا ثم السياسية فيما بعد.. ولمعرفة ما جرى نستعرض معالم هذه الخمسمئة عام.

تعقيدات اجتماعية:

ادى التمييز بين اصحاب الدم النقي من الحكام الاسبان ورجال الكنيسة والمستعمرين البيض كطبقة عليا من اصحاب السلطة والثروة والطبقة الدنيا من العبيد والمولدين الى تعقيدات جديدة جعلت التصنيف بين الابيض والهندي والزنجي لا يستوفي اغراض ومبررات الاحتكار التي انفردت بها طبقة ذوي الدماء النقية وذلك لان:

- بعض طبقات المولدين الحقت بآبائها البيض.
- وبعض طبقات المولدين استعلت على طبقات العبيد.
- وبعض طبقات المولدين والعبيد تحالفت واصبح لها بأس وتحكم في الانتاج اجبر الاحتكاريين على بعض التنازلات لها.
- وبعض المولدين والعبيد استُخدموا عسكرا في السلطة الملكية التي عجزت عن الحصول على قوات اضافية من اسبانيا لدعم سلطانها المحلي.

ومن هنا بدأ انحلال قبضة ذوي الدماء النقية على السلطة والثروة في امريكا الجنوبية بحلول اواخر القرن الثامن عشر (1800).. ورغم ذلك بقيت عقدة التمييز بين الاجناس في جنوب امريكا متحكمة في ممارسة السلطة وتملك الثروة.

التحول الى حركات تحرير:

وتحول الصراع الاجتماعي بأبعاده التي اوجزناها سابقا الى حركات تحرير تحاول انتزاع حقوق للمسخرين وفك اغلال الاستعباد عن رقابهم تقابلها حركات محافظين تصر على الاحتفاظ بالاوضاع التي اكتسبتها طبقة الاقطاع والكنيسة والسلطة الاستعمارية

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الاسبانية.. ونتج عن هذا الصراع القضاء على السلطة الاستعمارية الاسبانية وقيام سلطة الجمهوريات في القرن التاسع عشر دون نتائج مرضية للفقراء.

الفقراء يواصلون النضال:

وواصل الفقراء نضالهم باسم حركة حرية الارادة والفكر والعمل وقابلها المحافظون الاحتكاريون باجراءات عمل ورواتب تفرض مزيدا من الفقر والحاجة الى العمل كما قابلتها السلطات الحاكمة الجمهورية بتوسع في الضرائب على الطبقات الفقيرة.. وادى هذا الضغط المزدوج الى انفراط الامن وتزايد عصابات تخريب منشآت الانتاج الزراعي والصناعي وضعف القوة الشرائية والتعدي على المال العام وتدني كفاءة الانتاج والخدمات واوشكت الانظمة الجمهورية على الانهيار.

تواطؤ المحافظين والعسكريين:

ولتفادي الانهيار العام تواطأ المحافظون من اصحاب الامتيازات مع العسكريين لقلب السلطة باسم الوصاية على رفاهية الفقراء وعمت الانقلابات العسكرية جنوب امريكا متتابعة ببرامج على رأسها عسكريون ينفذون اصلاحات سياسية واقتصادية لصالح الطبقات الفقيرة بشرط ان توقف عمليات التخريب الاقتصادي وتحافظ على الامن وتضع ثقلها خلف السلطات العسكرية الجديدة لتكسبها الشرعية التي تمكنها من اعادة توزيع السلطة والثروة.

نظرية رفاهية الفقراء بالوصاية العسكرية:

لهذا تحولت الحركة الانقلابية العسكرية الى وصية على رفاهية الفقراء واتخذت الخطوات التالية:

● اسس العسكريون اتحادات عمالية ومكنوها من بعض الامتيازات الاقتصادية في المرتبات وساعات العمل وبعض الضمانات الاجتماعية في مناطق العمران المدني وتركت الارياف على ما كانت عليه من استغلال المحافظين.

● وحصل العسكريون من هذه الاتحادات على الاعتراف بشرعيتهم مما اوحى لعامة الفقراء انه قد تمت مشاركتهم في السلطة فتزايدت امواج التحاقهم بالاتحادات الجديدة.

● وانتهز العسكريون الفرصة فادخلوا اصلاحات في البنية الانتاجية بتحويل بعض المنشآت الاقتصادية من ملكية المحافظين الى ملكية الدولة. كما انشئوا دوائر للخدمات الصحية والتعليمية ووسعوا المنشآت السكنية وخدماتها ورفعوا درجات الفقراء في اجهزة الخدمة المدنية والعسكرية.. وبهذا سحبوا قدرا كبيرا من امتيازات المحافظين تحت ستار نشوة السلطة المسنودة بشرعية الفقراء.

التحول الى نظرية المواطنة:

واستقرت السلطة للعسكريين بمقايضتهم الشرعية مع الفقراء بفتات امتيازات ما كانوا ليحصلوا عليها لولا العسكريون وتم التواطؤ على تسمية هذه المقايضة بامتيازات المواطنة بمعنى ان الفقراء حصلوا على امتيازات بسبب انهم مواطنون في الدولة بغض النظر عن انهم عبيد مستجلبين من قارات اخرى او ابناء فقراء او مهاجرون او مولدون او هنود حمر او مستقدمون مرتزقون بالعمل مع السلطات الاستعمارية الملكية الاسبانية السابقة.

ونظرية المواطنة - بهذا المفهوم - خالية من المشاركة الحقيقية في السلطة اذ هي تكريس للسلطة في يد العسكريين الاوصياء على حساب حقوق الفقراء.. وبمعنى آخر فان نظرية المواطنة في جنوب امريكا استخدمت غطاء للاستبداد العسكري الذي تجاوز الديمقراطية مثل نظام بيرو الذي اصبح نموذجا لاغلب عسكريات جنوب امريكا حتى اوائل تسعينات القرن العشرين.

المواطنة في النموذج الافريقي:

حصلت افريقيا على استقلالها السياسي في النصف الاخير من القرن العشرين.. وذهب الاستعمار تاركا ارثا معوقا للتطور السياسي نوجز معالمه فيما يلي:

● الحق الفرنسيون والبرتغاليون والاسبان سكان سواحل مستعمراتهم الافريقية بهويات بلادهم فجعلوهم فرنسيين واسبانا وبرتغاليين وتركوا سكان الداخل على حالتهم القبلية الافريقية مما خلق وضعا مزدوجا في كل مستعمرة.

● ووجه الاستعماريون اقتصاد مستعمراتهم ليكمل اقتصاد الدولة المستعمرة فاصبح الافريقي ينتج الكاكاو والقطن والمطاط لتغذية دواليب صناعاتهم متخليا عن انتاج احتياجاته الغذائية.

● واستغل الافريقي في انتاج النحاس والالماس لسد الاحتياجات الاوروبية دون ان يكون له دور في تصنيعها.

● دُرِّب الافريقي على الاستكانة للسلطة دون مشاركة او مساءلة وفي هذا الصدد استعانت السلطات الاستعمارية باقليات دربتها على الوظائف الدنيا الادارية والعسكرية والامنية ثم سلمتها السلطة عندما آن اوان خروجها فاستلمت السلطة القلة مثل التوتسي في رواندة وبوردندس واقلية مسيحية في تشاد واخرى في السنغال.. الخ ذلك.

منطق هذا الارث:

ادى هذا الارث الى احداث دموية وانقلابات عسكرية تدعي تصحيح الاوضاع التي خلفها الاستعمار وبمرور العقود تبلور الوضع الافريقي في التالي من المطالبات:

● لا بد من بدائل ديمقراطية لانظمة حكم الاقليات والانظمة العسكرية الاستبدادية

● ولا بد من اعادة النظر في معايير توزيع الثروة والتنمية والخدمات.

● ولا بد من تسوية عادلة بين الاعراق والاديان واللغات الباحثة عن هوياتها في كل دولة.

● ولا بد من حل للنزاعات حول التقسيمات والحدود الاصطناعية التي رسمها الاستعمار باسباب ادارية واخرى لحل مشاكل منافسات السياسات الاستعمارية في المنطقة.

مستقبل غامض:

وتقول احصاءات الامم المتحدة ان افريقيا تموج بتنوع بشري ومشاكل اقتصادية واجتماعية وسياسية تغذي المطالبة بهويات واوضاع ذاتية تنبئ عن مستقبل غامض ويقول الوصف الموجز لهذه الحالة الافريقية:

● ان في افريقيا اكثر من 1200 جماعة عرقية تتحدث كل منها بلغة تتفرع عنها عدة لهجات الى جانب التنوع الديني والثقافي.

● وتنفرد افريقيا بحال فقر عام يصعب معه قيام بنية اقتصاد رأسمالي حر كما هي متطلبات النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

● وتنفرد بجهل سياسي واجتماعي يعرقلان سيادة الحلول الديمقراطية.

● وتسودها عسكرية مدججة بكل انواع السلاح الثقيل والخفيف وفي حال تحفز لحماية نفسها ومصالحها واستمرارية قبضتها على السلطة والثروة.

● وتعاني من انتشار حالات مرضية مستعصية وقاتلة من اسوئها واكثرها انتشارا الايدز.

● وتعاني من اهمال المجتمع الدولي المتقدم كما تعاني من ضغطه عليها لتسديد ديونه على رقبتها وبذلك يزيد اقتصادها اختناقا.

مخرج الامم المتحدة

ولاخراج افريقيا في هذا المأزق اقترحت الامم المتحدة بعد سلسلة من الاجتماعات والاعلانات المشتركة مع رؤساء افريقيا الحاليين ان تجري دول افريقيا تغييرات هيكلية في انظمتها وتنوع انتاجها الزراعي وترفع كفاءتها الانتاجية وليتم هذا عليها:

● ان تعيد النظر في انظمة الحكم وطبيعة القطاع الخاص وانظمة التعليم والمحفزات الثقافية والمثل التي تحرك كل هذه الانشطة.

● ان تعيد النظر في وسائل انتاج احتياجات شعوبها من حيث تدريب وتأهيل القوى البشرية وتستثمر ثرواتها المعدنية واراضيها وغاباتها وثرواتها الحيوانية ومصادر الطاقة المتوفرة كما تشجع شعوبها على اخراج واستثمار مدخراتها.

● ان توجه الانتاج الى ما يساعد في رخاء شعوبها الاجتماعي ويساهم في استمرار عطاء حلقات الانتاج.

● ان تعيد النظر في الوسائل التي تساهم في رفاهية المجتمع اكثر مما تساهم في تدهوره.

● ان تتأكد من اعادة النظر في برامج تحريك طاقات شعوبها بالمشاركة الشعبية وفتح مجالات دخولها في عمليات الانتاج الاساسية وتوسيع فرص العمل ومشاركة الفقراء وتطوير وسائل توزيع الثروة القومية بين كل القطاعات الشعبية.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

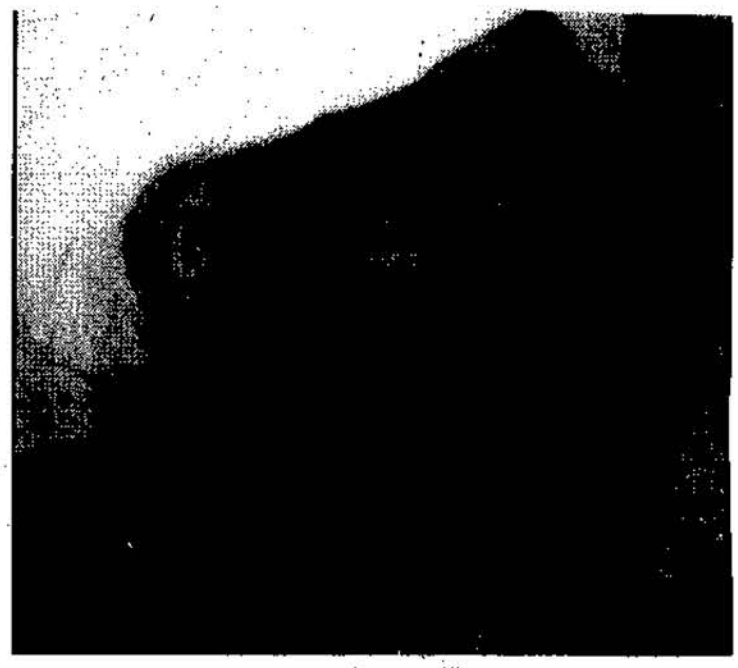

عبد الله محمد احمد حسن

وبهذا تظن الامم المتحدة والبنك الدولي والمنظمة الاقليمية الافريقية ان اسبقية افريقيا الحالية ليست هي في تلبية مطالب الهويات واعادة النظر في اوضاع الاعراق والاقليات وانما الاولوية هي في رفع معدلات الانتاج وتنويعه وتحقيق الرفاه الاقتصادي الذي يعالج التخلف الاجتماعي السائد حاليا.. وبهذا تؤسس البنية التحتية لقيام انظمة سياسية تتحكم فيها السيادة الشعبية.. ثم بعد هذا يمكن الانتقال الى النموذج الهندي السابق تفصيله.

خلاصة التجارب مع المواطنة

ان نظرية المواطنة ما تزال في التخمير وانها اتخذت علاجا تجريبيا في حالات متناقضة:

● تتستر وراءها الانظمة الدكتاتورية لتحلب شرعية الفقراء لتطويل اعمارها كما حدث ويحدث في جنوب امريكا.

● وهي في الانظمة الديمقراطية وسيلة مرحلية (مؤقتة) لالحاق المتخلفين بالمتقدمين وقد يصعب لفظها لان المتخلفين يستمرئون امتيازاتها بعد ان يلحقوا بركب المتقدمين كما هي التجربة في امريكا وأوضح نموذج لاستغلال نظرية المواطنة هو سلوك الامريكي الاسود.

● وهي في اضابير الامم المتحدة تبدو نسيا منسيا لعدم ايمان فلاسفتها بالنظرية من نموذج تعاملهم مع المشكلة الافريقية.

● وهي في التجربة الهندية قراءة ارقام واحصاءات تتجدد بتجدد تلك الارقام والاحصاءات.

فما هو اختيارنا نحن؟ واي التجارب يناسبنا؟ وهل يُحَلُّ واقعنا بالمواطنة؟ ام بالحرص على تطبيق ديمقراطي سديد؟

.. انني مع اختيار التطبيق الديمقراطي السديد.

العودة لصيغ العشاء الاخير

ناقشنا باسهاب الاحتمالات الانفصالية والوحدوية ونترك احتمال المخاتلة والمقامرة الحالي (الاتفاقية الاخيرة بين الحكومة وقرنق) الى سلسلة اخرى مفصلة وننتقل الى صيغة تحرك الاغلبية الصامتة.. وقد استلمت البيان التالي من جماعة من الاخوة السودانيين اهل العلاقة الواسعة بالسودانيين في المهاجر بين امريكا واوروبا والخليج وشمال افريقيا وهم يعدون العدة للتحرك خارج اطار الاحزاب التقليدية والنظام الحاكم.. والبيان يحكي صوت حاله وليكن خاتمة هذه الحلقات.

حركة التضامن الشعبي السوداني

● تقديم:

عشنا ورأينا اسوأ ما تردى اليه الحال في السودان من استئثار بالسلطة والثروة وقيادة للدولة والشعب بدون اهداف وبدون مناهج عمل مقنعة للأمة وحرب لا غاية لها الا الخراب والقتل ونهب مسلح زعزع امن واستقرار الارياف وتوقف عام طال كل مرافق الانتاج والخدمات وتدخل اجنبي بدوافع خفية وعلنية له جيوب في كل المستويات الرسمية والحزبية وفقر عام اجتاح الحواضر والبوادي بنسبة 90% من جملة السكان ونزوح داخلي وهجرة خارجية تقدر بعشرة ملايين نسمة يحنون الى العودة لمواقع اصولهم بدون رؤية واضحة لأمل قريب.

بكل هذا واكثر منه تفصيلا تفتت الاكباد رأينا ان مسؤوليتنا الوطنية تقتضي تأسيس حركة التضامن الشعبي السوداني لانقاذ بلادنا من حال التيه الذي ورطت فيه بحلقة شريرة من الديمقراطيات الزائفة والانقلابات العسكرية المستبدة بامل ان تكون حركة التضامن الشعبي مخرجا سودانيا مدروس التخطيط ومنهج عمل يتبلور مع مستلزمات مراحله.

● ما هي الحركة:

هي حركة بحث عن العدل السياسي والاقتصادي والاستقرار الاجتماعي ونشر الوعي بالواجبات الوطنية والحقوق الانسانية الاساسية وسيادة معايير الحكم الجماعي وتوزيع المصالح العادلة وفق برامج سياسية واقتصادية واجتماعية تخاطب عقول وواقع احتياجات وتعددية اهل السودان.

● وسائلها في العمل: تخاطب العقول والاحتياجات. كل منهما بوسائل العصر السلمية الحضارية وذلك:

- مخاطبة العقول: بالحوار المباشر وعبر وسائل الاعلام وشبكات الاتصال والمعلومات الحديثة.

- مخاطبة الاحتياجات: بتنظيم الجماهير وخاصة الشباب لتولي صنع مستقبل الامة على هدي مفهوم هذه الحركة.

● المؤسسون:

نهضت بتأسيس هذه الحركة جماعة حررت نفسها من صريغ الفهم والعمل التنفيذي والحزبي والعقائدي والطائفي واللامبالي الذي قاد البلاد الى الحال الراهن وعقدت عزمها على العمل بقومية واسعة الافق في القيادة والتخطيط والتنفيذ والتنظيم الشعبي.

● تكليفات المرحلة التمهيدية:

رأت الجماعة ان المرحلة التأسيسية التمهيدية - الاولى - في بناء هذه الحركة تقتضي التكليفات التالية:

● ان يتولى امانة قيادة الحركة الاخ (يحجب الى ان يصدر بيان من المؤسسين قريبا) الى ان تكتمل الاطر الاساسية الهيكلية للحركة.

● ان يدعو الامين العام المكلف المؤسسين للاجتماع العام التأسيسي الاول خلال الثلاثة اشهر القادمة وتبدأ من اول آب (اغسطس) الى نهاية تشرين الثاني (نوفمبر) 2002.

● ان يصدر كل البيانات والاعلانات التأسيسية الخاصة بهذه المرحلة من التأسيس

● ان يتحدث باسم الحركة للرأي العام ووسائل الاعلام والمنظمات السودانية والدولية ويشارك في المؤتمرات والندوات معبرا عن رأي الحركة.

● ان يدعو المؤسسين لاجتماعات تنظيمية دورية لاستكمال التأسيس ووضع هياكل فكر وادبيات الحركة.

● الاجهزة المقترحة:

(أ) السلطة العليا: هي المؤتمر التأسيسي السنوي العام.

(ب) السلطة التنفيذية: هي لجنة مركزية تراجع انشطة الحركة دوريا كل ثلاثة اشهر او بدعوة من ثلث اعضائها او بدعوة من الامين العام المكلف.

(ج) الامانة العامة: تتبعها لجان فنية متخصصة ويقودها الامين العام المكلف.

● هذا ما لزم اعلانه في هذه المرحلة ومن الله التوفيق.

* وزير ودبلوماسي سوداني سابق

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية